

**THE ROLE OF ISLAMIC SUKUK IN ECONOMIC DEVELOPMENT IN LIBYA:  
MALAYSIA'S EXPERIENCE AS A MODEL**

**دور الصكوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية في ليبيا تجربة ماليزيا نموذجاً**

عبدالسلام أحميده محمد العالم

جامعة طرابلس كلية الاقتصاد

Abdussalam H Mohamed ELalem

عزالدين محمد منصور العماري

جامعة طرابلس كلية الاقتصاد

Ezeddine Mohamed M Lamari

**Abstract**

*This study attempts to find out the difference between Islamic tawarruq and traditional tawarruq, as well as to clarify the importance of Islamic bonds (Sukuk) in development and to provide an overview of the idea of Sukuk as a popular financial tool for the Islamic finance industry. Moreover, the study aims to explore the role of Sukuk in economic development, taking Malaysia's experience as an example. In addition, the role of Sukuk in the context of economic and social diversification is discussed in this study by scrutinizing the experience of Malaysia to benefit from it through the advantages and opportunities offered by these instruments to support infrastructure and development in Libya. This research relies on the descriptive analytical approach. It refers to the scientific references such as books, research papers and published periodicals that discussed the concerned topic. This study has found several results, including that Sukuk contributes to supporting infrastructure development programs without burdening the state's general budget and that Sukuk is one of the financing tools based on Islamic Shari'ah that can be used as an alternative to traditional tools in financing investment and development projects and in government deficit financing. Moreover, It also found that the use of this tool in Libya faces many difficulties, including legislative, legal, and cultural, and the lack of intermediary financial institutions to deal with these products, in addition to the lack of qualified people to deal with them.*

**Keywords:** *Keywords: Islamic instruments, Islamic development, financial institutions*

ملخص  
البحث

حاولت هذه الدراسة معرفة الفرق بين التورق الإسلامي والتورق التقليدي، وكذلك لتوضيح أهمية الصكوك الإسلامية في التنمية وتقديم نظرة عامة حول فكرة الصكوك الإسلامية باعتبارها أداة مالية شعبية لصناعة التمويل الإسلامي. هدفت الدراسة إلى معرفة دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية في ليبيا تجربة ماليزيا نموذجاً. واعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي فقد تم الرجوع إلى المراجع العلمية الكتب والأبحاث والدوريات المنشورة التي تعرضت بالبحث والتحليل في دراسة الصكوك الإسلامية وكذلك الدور الذي تلعبه في إطار التنوع الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالطرق إلى تجربة ماليزيا للإستفادة منها من خلال المزايا والفرص التي تتيحها هذه الصكوك لدعم التنمية التحتية والتنمية في ليبيا. وقد توصلت إلى عدد من النتائج منها، أن الصكوك الإسلامية تساهم في دعم برامج التنمية التحتية دون تحميل الموازنة العامة للدولة أية أعباء، وأن الصكوك الإسلامية هي أحد أدوات التمويل التي تستند على الشريعة الإسلامية والتي يمكن إستخدامها كبديل عن الأدوات التقليدية في تمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية وفي تمويل عجز الحكومة، كما توصلت إلى أن إستخدام هذا النوع في ليبيا يواجه العديد من الصعوبات منها التشريعية، والقانونية، والثقافية، والإفتقار إلى المؤسسات المالية الوسيطة للتعامل مع هذه المنتجات، إضافة إلى الإفتقار إلى الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل بها.

**الكلمات المفتاحية:** الصكوك الإسلامية، التنمية الإسلامية، المؤسسات المالية

## مقدمة

إن موضوع التوريق (التصكيك) من الموضوعات الحديثة في الفكر والتطبيق المالي المعاصر وينتشر التعامل به في المؤسسات المالية التقليدية، والمؤسسات المالية الإسلامية، ولقد بدأت المؤسسات المالية الإسلامية في تطبيقه تحت مسمى التصكيك وذلك وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وصدرت بهذه الضوابط عدة قرارات من منظمات عديدة منها ما صدر عن مجمع الفقه الإسلامي (مجمع الفقه الإسلامي، 2004) بخصوص صكوك الإجارة في القرار رقم 33 (15/3) والقرار عن صكوك المضاربة رقم (5) 88/08/4، وما صدر عن المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعايير الشرعية، 2010) في المعايير الشرعية المعيار رقم 17 بخصوص صكوك الاستثمار، كما صدر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيار متطلبات كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك والاستثمارات العقارية.

وفي الكلام العام، فإن المعاملات المالية بصورها المتعددة والمتداولة بين الناس تقوم على عدة أصول كلية يحتكم إليها فيما يستجد من معاملات، من أهمها قاعدة: مدار المعاملات على تحقيق مصالح العباد، وقاعدة: الأصل في المعاملات الإباحة.

وأصبحت الصكوك أهم أدوات التنمية وذلك لقدرتها على حشد الموارد وتوفير السيولة ولأنها أفضل الصيغ لتمويل المشاريع الكبرى التي تستوعبها جهة واحدة كما أنها تمثل قناة جيدة للمؤسسات والمستثمرين الذين يريدون استثمار فائض أموالهم ويرغبون في الوقت نفسه بأسترداد أموالهم بسهولة عند الحاجة إليها. (البلتاجي، 2020)

## مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة المشكلة في التساؤل التالي: ماهي أهمية الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

## أهداف الدراسة:

يسعي هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- محاولة التعرف على نشأة ومفهوم الصكوك الإسلامية وأنواعها وخصائصها.

- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

## أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته من الدور الذي سوف تقوم به الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

## منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي فقد تم الرجوع إلى المراجع العلمية الكتب والأبحاث والدوريات المنشورة التي تعرضت بالبحث والتحليل في دراسة الصكوك الإسلامية.

## المبحث الأول: نشأة عملية التصكيك/التوريق

فكرة التصكيك نشأت وطرأت على ساحة العالم الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970م، عندما قامت الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري بإصدار صكوك تستند على القروض المضمونة بالرهن العقاري. (بدوي، 2007)

فهو منذ أول ظهوره قام على فكرة بيع القروض والديون وتداولها. فالهدف الأساسي من التوريق هو ربط الديون الأصلية بالأوراق المالية مباشرة من خلال تجميع الديون في شكل محفظة ثم إصدار أوراق مالية مقابل تلك المحفظة مضمونة بضماناتها. ويرتبط مفهوم التصكيك بمفهوم التوريق المنتشر في العالم الغربي، وعادة ما يطلق التصكيك على ما يقصد به التوريق، ويعرف التوريق على أنه:

**التوريق:** هو عبارة عن تحويل الحقوق المالية التي تمثل مجموعة من الديون العقارية والمنقولة مضمونة بأصول لها قيمة مرتفعة، إلى أوراق مالية مضمونة بتلك الديون قابلة للتداول (سليمان، 2004) فهي في الحقيقة بيع للديون لغير من هي عليهم.

أو : هو تحويل مجموعة من الحقوق المالية غير القابلة للتداول إلى أوراق مالية قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية.

وتسمي عملية إصدار الصكوك الإسلامية بالتصكيك ، حيث كان يطلق عليها في البداية مصطلح التوريق والتسديد، وهو النهج الذي مشي عليه المعيار الشرعي رقم(17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (المعايير الشرعية، 2010)

كما عرفه مجمع الفقه الإسلامي: "يقصد بالتصكيك إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا. (مجمع الفقه الإسلامي، 2004)

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه تناول مفهوم التصكيك المباشر أو البسيط والتصكيك غير المباشر أو المركب. وهذا معناه أن التصكيك في المؤسسات المالية الإسلامية يكون إما بالإصدار الأولي للصكوك أو بواسطة أصول مقتناة يتم على أساسها إصدار الصكوك.

وعرفه مجلس الخدمات المالية الإسلامية: (مجلس الخدمات المالية، 2009) التصكيك يعني إجراءات إصدار الصكوك وتتضمن الخطوات التالية.

1- إنشاء موجودات: في التمويل التقليدي تكون عادة عبارة عن قروض أو ذمم حقوق أخرى، بينما في التمويل الإسلامي تكون عبارة عن موجودات قابلة للتصكيك حسب أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها كالموجودات موضوع الإجارة.

2- نقل ملكية الموجودات إلى كيان ذي غرض خاص يتصرف بصفة المصدر وذلك بوضعها في شكل أوراق مالية (صكوك).

3- إصدار الاوراق المالية (الصكوك) إلى المستثمرين.

ولذا يمكن تعريف التصكيك من منظور شرعي، بأنه : عملية تقسيم ملكية الأصول أو الموجودات المالية إلى أجزاء، يمثل كل جزء منها صك أو ورقة مالية قابلة للتداول في سوق رأس المال وفقاً للضوابط والمعايير الشرعية، ويعد مالك الصك مالكا للجزء أو الحصة في الأصول المالية أو الحصة في رأس المال المشروع الذي يطور بحصيلة هذه الصكوك.

بالإضافة إلى ذلك توجد هناك تشابه وإختلاف بين التوريق التقليدي والصكوك الإسلامية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول 1: وجه التشابه والإختلاف بين التوريق التقليدي والصكوك الإسلامية

عنصر المقارنة	التوريق التقليدي	الصكوك الإسلامية
تاريخ التطبيق	1970	1990
العلاقة بين المصدو المستثمر	مديونية مضمونة بأصول	ملكية حصة شائعة من اصول
مصدر العائد	سعر الفائدة	العائد من استثمار الاصول
قابلية التداول	قابلة للتداول	يعتمد علي طبيعة الاصول
المعالجة المحاسبية	خارج الميزانية	خارج الميزانية
درجة المخاطرة	منخفضة	تعتمد علي صيغة استثمار الاصول
المدة	مؤقته	مؤقته

(المصدر، فرحات، 2013)

### الحكم الفقهي

التورق الحقيقي يقوم على شراء حقيقي لسلمة بثمان أجل تدخل في ملك المشتري ويقبضها قبضاً حقيقياً وتقع في ضمانه تم يقوم ببيعها هو بثمان حال لحاجته إليه قد يتمكن من الحصول عليه وقد لا يتمكن والفرق بين الثمنين الأجل والحال لا يدخل في ملك المصرف الذي طرأ على المعاملة لغرض تبرير الحصول على زيادة لما قدم من تمويل لهذا الشخص بمعاملات صورية في معظم أحوالها: (سامي يوسف كمال، 2010)

وقد وصي مجلس الجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي (قرارات الجمع الفقهي، 2003) في دورته السابعة عشر المنعقدة بمكة المكرمة في المدة من 13 إلى 17 من شهر ديسمبر سنة 2003م جميع المصارف بتجنب المعاملات المحرمة وأن تستخدم لذلك المعاملات الحقيقية المشروعة دون اللجوء إلى معاملات صورية تؤول إلى كونها تمويلاً محضاً بزيادة ترجع إلى الممول.

## خصائص الصكوك :

- تصدر بوحدة متساوية القيمة. (عيد، 2012)
- عدم قبول التجزئة بمعنى أن الصك لا يتجزأ في مواجهة الشركة. (الدماغ، 2012)
- تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات.
- تمثل حقوق ملكية ولا تمثل ديناً على مصدرها لحاملي الصكوك. (الشبيلي، 2010)
- يشترك حملة الصكوك في الأرباح بنسب متفق عليها، ويتحملون الخسائر كل بقدر ما يملك من حصص. (زينه، 2019)
- قابلية الصك في التداول في البورصة وهذه تمثل ميزة مفيدة جداً للمؤسسات المالية تساعد في إدارة سيولتها عبر أدوات سوق النقد. (حنيوة، وموسي، 2011)
- قابلة للتداول بعد إنتهاء فترة الإكتتاب وبدء النشاط، على أن تخضع لشروط ما تمثله. (القرى، 2010)
- تنظم شروط التعاقد تحدها وتيقه إصدار الصك وهي تشمل على البيانات والمعلومات المطلوبة شرعاً في التعاقد. (المصعبي، 2009)

## أهمية الصكوك

إن إصدار الصكوك من قبل المؤسسات المالية أو الحكومات يكون بدافع الرغبة في زيادة قدرتها على منح التمويل، ومن ثم زيادة سرعة دوران رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة الربحية.

وبذلك تحقق المؤسسات المالية نتائج مهمة، تتمثل في: (علاء الدين زعتري، 2010)

- رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى.
- توسيع حجم الأعمال للمنشآت بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية.
- تسهيل تدفق التمويل، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول.
- تقليل مخاطر ائتمان الأصول.
- تنشيط سوق المال عبر تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع العروض فيها.
- الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

## أنواع الصكوك:

- صكوك ملكية الأعيان، وهي وثائق متساوية القيمة تخول حاملها الحق في ملكية أعيان موجودة، أو موصوفة في الذمة.

- صكوك ملكية المنافع، وهي وثائق متساوية القيمة تخول حاملها الحق في ملكية منافع موجودات أو منافع أعيان موصوفة في الذمة، وبيعها عن طريق تأجيرها.
- صكوك ملكية الخدمات، وهي وثائق متساوية القيمة تخول حاملها الحق في ملكية خدمات يقدمها طرف معين، أو طرف موصوف في الذمة. (خطاب، 2009)
- وأنواع أخرى من الصكوك مثل صكوك السلم والاستصناع والمراجحة والمشاركة والمضاربة والوكالة في الاستثمار.

### أولاً: فوائد التصكيك بالنسبة للمصدر الأصلي

- 1- تعتبر عملية التصكيك هي المناخ الأكثر أماناً للكثير من المؤسسات وجمهور المتعاملين وذلك بسبب إجراءات الاحتياط والرقابة المتشددة التي تمارسها المؤسسات والأجهزة المسؤولة عن عمليات التصكيك. (خطاب، 2009)
- 2- يعتبر التصكيك وسيلة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك والمؤسسات المختلفة وذلك بسبب أن الأصل محل التصكيك مخاطره محددة بينما تكون المخاطر أكبر بالنسبة لنفس الأصل إذا كان موجوداً ضمن خارطة أصول الشركة كلها. (فتح الرحمن، 2008)
- 3- تساعد عمليات التصكيك في الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخداماتها. (رامي كمال، 2019)
- 4- يساعد التصكيك في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية وذلك لأن عمليات التصكيك تعتبر عمليات خارج الميزانية. (عدنان، 2007)
- 5- لعل السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسات المالية للالتجاء لعمليات التصكيك يتمثل في التحرر من قيود الميزانية العمومية حيث تقتضي القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدأ كفاية رأس المال.
- 6- زيادة حجم عدد الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية.
- 7- تصكيك الأصول تعتبر بديلاً لطرق التمويل الأخرى كالاقتراض أو زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة.
- 8- إمكانية اشتراك أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات في العملية الاستثمارية. (حكيم براضية، 2011)

### ثانياً: فوائد التصكيك بالنسبة للمستثمرين

- 1- ينتج التصكيك أداة قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض المصرفي وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالورقة المالية المصدر. (معطي خيرالله، 2012)
- 2- توفر عمليات التصكيك فرصاً استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مريحة.
- 3- تتميز أداة التصكيك بأنها غير مرتبطة بالتصنيف الائتماني للمصدر حيث تتمتع الأوراق المالية المصدر بموجب عمليات التصكيك بصفة عامة بتصنيف ائتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات مالية محددة عبر هياكل داخلية معرفة بدقة بالإضافة للمساندة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني وهذا قد لا يتوفر للسندات

المصدرة بواسطة مؤسسات الأعمال الأخرى بالإضافة إلى أن مبدأ البيع الفعلي للأصل من المنشأة إلى الشركة ذات الأغراض الخاص في هيكل عملية التصكيك يتضمن أن المنشأة المصككة ليس لها الحق قانونيا في الرجوع لاستخدام التدفقات النقدية المتوقعة للأصل محل التصكيك. (فتح الرحمن، 2008)

### ثالثاً: فوائد التصكيك بالنسبة للاقتصاد الكلي

1- إن إنتشار صناعة التصكيك من شأنه أن يوفر مساحة لقيام مؤسسات ترفد هذه الصناعة بالمدخلات الأساسية لها وبالتالي تقوي بنيتها التحتية، ومن هذه المؤسسات ذات الطبيعة الخاص وكالات التصنيف، خدمات المحاسبة والمراجعة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى خدمات بنوك الاستثمار، وغيرها من الجهات ذات الصلة بنشاط التصكيك . (القره، 2010)

2- تفكيك دور الوساطة التقليدية وتقليص دورها بالنسبة للمقترضين كمصدر للتمويل وذلك بعد انتقالها من أيدي مؤسسات مالية كبيرة إلى تلك التي تستثمر الأموال مباشرة لمصلحة الجمهور وحسابه، مثل صناديق الاستثمار المشترك إلى جانب توجه المقترضين بإصدار مباشرة إلى السوق دون اللجوء إلى الوساطة المالية التقليدية من خلال البنوك التجارية وبنوك الأعمال وغيرهم ما يزيد من درجة تعميق السوق المالية بالبلاد من حيث الأوراق المالية ومن حيث المتعاملين فيها.

3- يميل التصكيك الإسلامي إلى إحداث بيئة تنافسية نتيجةً لزيادة مصادر العرض .

### المبحث الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية لقدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات الكبرى مثل مشروعات البنية التحتية كالنفط والغاز والطرق والموانئ والمطارات وغيرها وكذلك لتمويل التوسعات الرأسمالية للشركات وتمويل المشاريع التنموية الخيرية وسنحاول توضيح ذلك فيما يلي : (سليمان ناصر، 2014)

1. دور الصكوك الإسلامية في تجميع وحشد الموارد المالية : تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير متوسط وطويل الاجل وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية وتنوع اغراضها وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد ومن حيث سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة ( خاصة في حالة عدم ربط عوائدها بمعدل الفائدة ) لأنها لا تتعامل به أصلا كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم بل تتأثر بالتضخم ايجابيا لأن هذه الصكوك تمثل أصولا حقيقة في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى إرتفاع عوائد الصكوك الممتلة لتلك الأصول ( أعيان وخدمات ) .

وتتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة فنجد صكوك المراجعة تلائم الأعمال التجارية وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الأستخراجية والحرفيين في حين تستخدم صكوك الاستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات والعقارات وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملائمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والزراعية والخدمية وذلك لما تتميز به من مرونة في أحكامها وإمكانية إنعقادها في أي مجال وكذلك الامر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته .

## 1- دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية

الصكوك الإسلامية أداة يمكن إستغلالها لتمويل البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلاً من الإعتماد على سندات الخزينة والدين العام .

فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها لا بغرض الربح كتمويل بناء الجسور والسدود والمطارات والطرق وسائر مشروعات البنية التحتية حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة تم تقوم الحكومة بصفتها مستأجر بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين الإستخدامها والإنتفاع بها.

## 2- الاحتياجات التقديرية لتمويل مشاريع البنية التحتية:

إن الاحتياجات التمويلية لمشاريع البنية التحتية حول العالم هائلة وكبيرة للغاية، وهي ليست قابلة للقياس بسهولة، وفي تقرير عن البنية التحتية حتى سنة 2030 (الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2006-2007)، قدرت المنظمة أن هناك حاجة إلى 53 تريليون دولار تقريباً لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية تقريباً لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية من سنة 2007 حتى سنة 2030 على مستوى العالم أو 5.2% سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حتى سنة 2030 (حبيب أحمد، 2016)، كذلك أشارت التقييمات المنشورة في تقرير إحتياجات البنية التحتية لقطاع النقل الإستراتيجي حتى سنة 2030 (الصادرة عن نفس المنظمة) أن الإحتياجات الاستثمارية في البنية التحتية العالمية سوف تكون كما هو موضح في الجدول الموالي:

الإحتياجات الاستثمارية لمشاريع البنية التحتية على المستوى العالمي من (2015-2030) الوحدة بليون دولار.

جدول 2: الإحتياجات الاستثمارية لمشاريع البنية التحتية على المستوى العالمي من (2015-2030)

المبلغ الإجمالي للاستثمارات	المعدل السنوي للاستثمارات	البيان
2030-2015	2030-2015	مرافق البنية التحتية
1,800	120	الإنفاق الرأسمالي على المطارات
630	40	الإنفاق الرأسمالي على الموانئ
4,060	270	إنشاء السكك الجديدة ويشمل الصيانة
1,800	155	نقل وتوزيع النفط والغاز
8	585	الإجمالي

Source: <http://www.oecd.org/futures/infrastructureto2030/49094448pdf>.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المبلغ الإجمالي للاستثمارات في البنية التحتية العالمية في المطارات والموانئ والسكك الحديدية، والنقل وتوزيع النفط والغاز يمكن أن تصل إلى ما يزيد عن 8 بليون دولار في الفترة (2015-2030)، أما بالنسبة للمعدلات السنوية للاستثمارات في البنية التحتية فقد تصل إلى 585 بليون دولار وفقاً للتقديرات الصادرة عن ذات المنظمة. (<https://www.oecd>)

### المبحث الثالث: عرض وتقييم للتجربة الماليزية في استخدام الصكوك الإسلامية

#### أولاً: نبذة عامة عن الأقتصاد الماليزي

تعد ماليزيا واحدة من أكثر الدول أزهاراً وتقدماً في العالم، إذ أنشغلت منذ حصولها على الأستقلال سنة 1957م دون توقف في عملية بناء الدولة وكيفية تعزيزها حتى أصبح من بين فريق النمر الأسيوية، وفي الحقيقة يمكن القول أن ماليزيا النمر الأسيوي الذي أذهل العالم وحقق نجاحات تثبت خطأ النظرة الغربية التي تربط التخلف بالإسلام وتعد تجربة ناجحة إتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الأقتصاد الإسلامي، وبذلت قدر كبير من الجهد وإستطاعت تغطية كل الجوانب التي يسرت هذا الجو الاستثماري القائم على القيم

الإسلامية ومحاولة لسد معظم الثغرات التي تعيق تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، (محمد كمال) وقد حققت في مجال الصكوك الإسلامية نتائج إيجابية جعلتها على قمة الدول المنتجة لهذا النوع من الأدوات والتي أصبحت أداة مالية إسلامية علمية.

كما يشار إلى سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا بسوق الصكوك الإسلامية الذي حقق إنتشاراً كبيراً وعلى نطاق واسع إذ يقوم على تقديم البديل الشرعي لسوق رأس المال التقليدي وذلك بتوفير الخدمات المالية الإسلامية إلى متعاملي السوق من المؤسسات المالية والشركات الخاصة وجمهور المستثمرين المسلمين الراغبين في الحصول على التمويل والاستثمار المتوافق مع مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية . (زين الدين مكاي، 2019) ومن العوامل المؤثرة في تطور سوق المال الإسلامي في ماليزيا، هو قيام هيئة الأوراق المالية من خلال قسم سوق رأس المال الإسلامي بتأسيس اللجنة الاستشارية الشرعية، والتي نشأت في العام 1994 وعرفت حينها باللجنة الشرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية IISG، وتعتبر لجنة مساندة وإستشارية لهيئة الأوراق المالية، وتتألف هذه اللجنة من متخصصين في مجال المعاملات الشرعية الإسلامية ويساعدها خبراء في التمويل والموارد المالية والمعاملات المصرفية الإسلامية. (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2017)

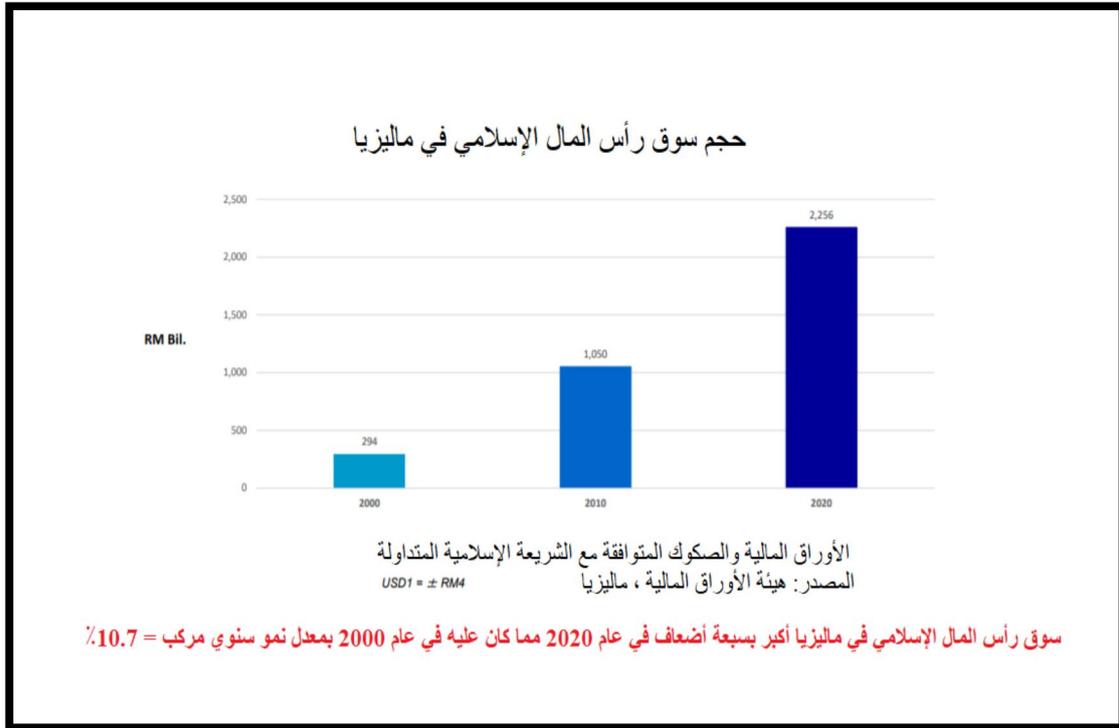
وتجدر الإشارة إلى أن نجاح تجربة الصكوك الإسلامية في ماليزيا يعود إلى مجموعة من العوامل أهمها: البيئة القانونية والتنظيمية فقد سنت ماليزيا القوانين بما يسمح بوجود هيئة شرعية عليا تابعة للبنك المركزي الماليزي إضافة إلى أن عضو الهيئة الشرعية للمصارف المحلية لا يجوز له أن يجلس على مجلس شرعي لبنك آخر، من جهة أخرى سمح وجود سوق مالي إسلامي للتداول مع نظم إعفاءات ضريبية مدروسة جعل من ماليزيا وجهة مفضلة لإصدارات الصكوك الإسلامية المحلية والدولية، بالإضافة إلى قيام ماليزيا بتطوير مراكز بحثية متخصصة في التمويل الإسلامي، وقد أسس المصرف المركزي الماليزي ذراعا بحثية متخصصة وهي الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية. (خولة فريز النوباني، 2010)

### ثانياً: تطور الصكوك الإسلامية في ماليزيا

تم تقديم العديد من التشريعات والحوافز من قبل الحكومة التي ساعدت في تعزيز تنمية سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، ففي سنة 2005 قامت الحكومة بتقديم إعفاءات ضريبية للبنوك و الأوراق المالية الإسلامية في البيع والشراء وتأجير الأصول، وفي سنة 2010 قامت بخصم الضريبة على المصاريف المتكبدة في إصدار إسلامي (سندات الدين الخاصة) بموجب مبادئ المشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع حتى سنة 2015، وفي سنة

2020 تم خصم الضريبة على المصاريف المتكبدة في إصدار سندات الدين الإسلامية الخاصة بموجب مبدأ الوكالة حتى سنة 2025، ونتيجة لهذه الحوافز نما سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا أكبر بسبعة أضعاف في سنة 2020 مما كان عليه في سنة 2000 بمعدل نمو سنوي مركب 10.7%، والشكل التالي يوضح حجم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا.

الشكل 1: حجم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا



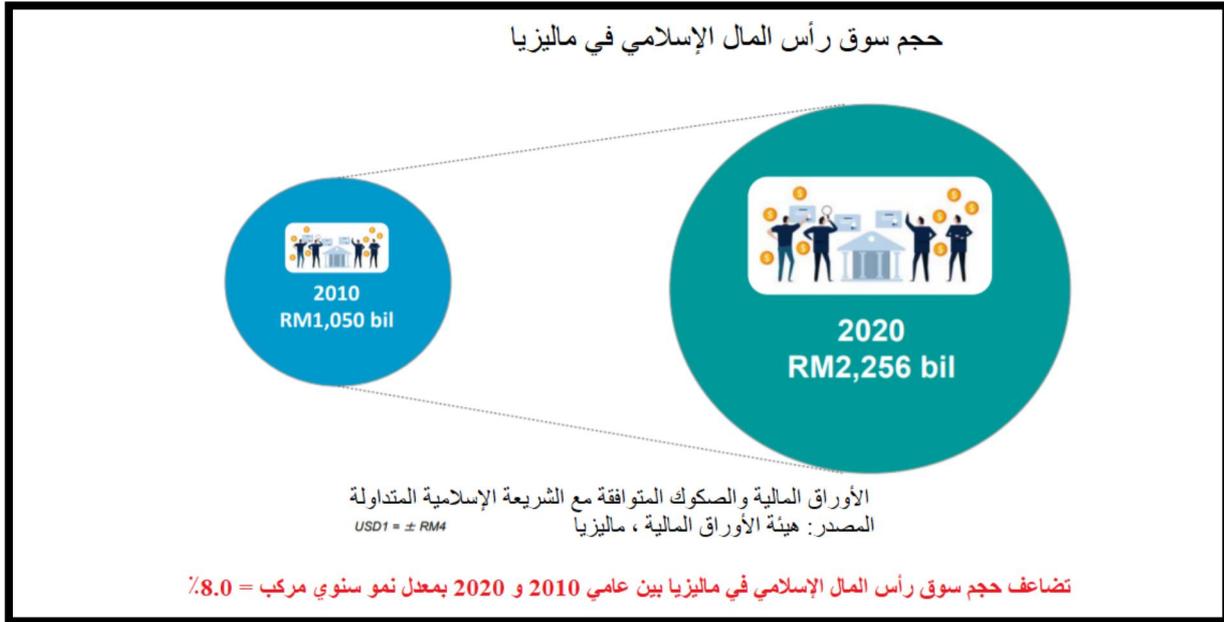
ويستمر سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا في الازدهار حيث حصل على حصة أكبر من إجمالي سوق رأس المال أي مانسته 65.85% من سجل حجم السوق وبمقدار 2.256.36 مليار رينجيت ماليزي في ديسمبر 2020

وحصل ارتفاع في ديسمبر 2020 للأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حيث ارتفع إلى 742 نقطة شكلت مانسته 79.27% من 936 ورقة مالية مدرجة في بورصة ماليزيا، و بلغت الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة 1.238.57 مليار رينجيت ماليزي أي ما نسبته 68.15% من إجمالي السوق. وبلغت الأصول المدارة الإسلامية في ديسمبر 2020 عند 216.80 رينجيت ماليزي، أي مليار دولار مسجلاً زيادة بنسبة 20.10%.

وسجل التمويل الإسلامي نمواً سريعاً في العام 2020 متجاوزاً الصدمة المزدوجة الناتجة عن تفشي وباء “كوفيد 19” وانخفاض أسعار النفط. وبالرغم من التعافي الخجول لمعظم بلدان التمويل الإسلامي الأساسية في 2021-2022، إلا أننا نعتقد أن القطاع سيتوسع في حين أن الوباء أتاح إمكانية تحقيق نمو أوسع نطاقاً، إلا أن الصناعة لم تفتح بكامل الفرص التي وفرتها توحيد المعايير الشاملة وزادت حصتها في نشاط التمويل المستدام. (عياد إسماعيل، 2021)

والجديد في موضوع التمويل بالصكوك الإسلامية هو اعتماد الحكومة الماليزية لصيغة صكوك الوكالة عوضاً عن الطريقة القديمة التي كانت تعتمد صيغة صكوك المراجعة والتي تعتمد على الأصول الثابتة، والصيغة الجديدة المعروفة (صكوك الوكالة) من المفترض أن تكون أكثر مرونة و سهولة في التطبيق من صكوك المراجعة حيث واجهت الأخيرة بعض المشاكل منها صعوبة تحويل الأصول الثابتة كالمباني وغيرها إلى سيولة بينما تعتمد صيغة صكوك الوكالة الجديدة على سندات الخزينة. (محمد الإمام، 2022)

الشكل 2: نمو حجم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا من سنة 2010 إلى سنة 2020



### ثالثاً: خصائص سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا

يتميز سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا بعدة خصائص تميزه عن أسواق رأس المال التقليدية ومنها:

1- **الأشرف والرقابة الشرعية:** تعد هذه الخاصية إحدى الفوارق الجوهرية بين هذا السوق والسوق التقليدية في ماليزيا، ويخضع سوق رأس المال الماليزي للرقابة الشرعية للتأكد من مطابقة هذه الأنشطة لأحكام الشريعة

وضوابطها التزاماً تاماً، ويعتبر مجلس الاستشاري للشيعة هو أعلى سلطة شرعية للرقابة الشرعية تأسست من قبل هيئة الأوراق المالية الماليزية عام 1996، ويتم الإشراف عليها في هذا السوق بالتعاون مع إدارة سوق رأس المال الإسلامي بالهيئة، والتي تقوم بإدراج الأدوات المالية المتداولة في هذا السوق وتحليلها بدقة، بالإضافة إلى المستشارين الشرعيين المستقلين الذين يلعبون دوراً مهماً في عملية إصدار الصكوك الإسلامية على وجه الخصوص.

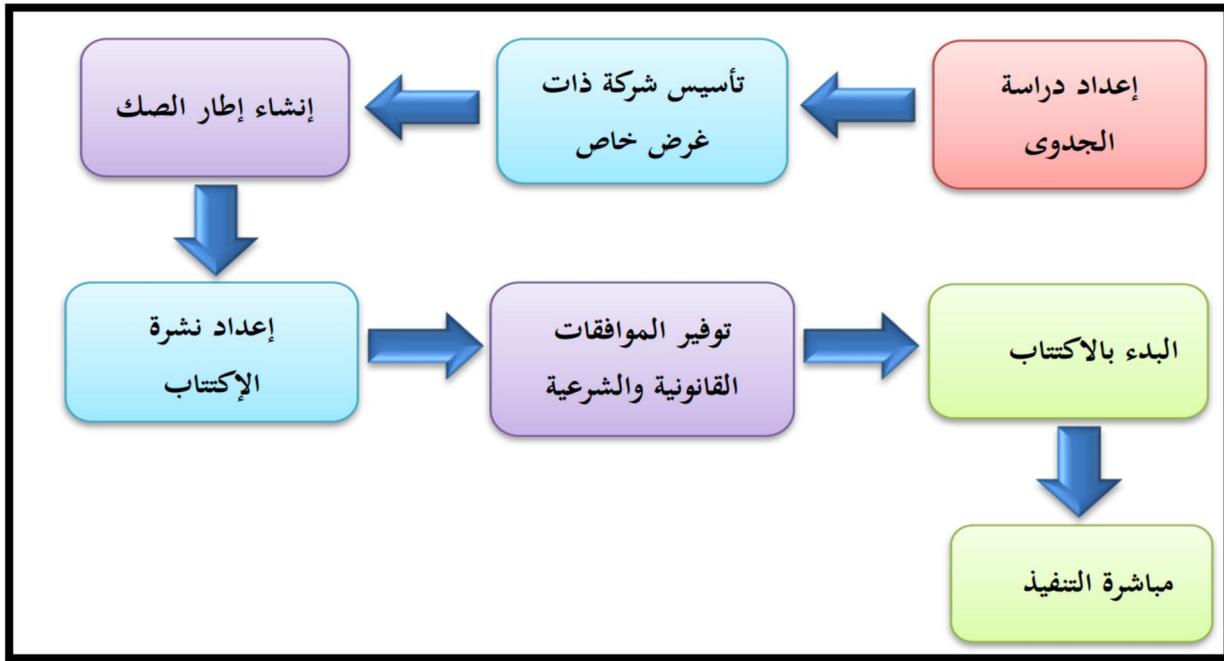
**2- العمليات المقدمة خالية من أي محظور شرعي:** وتعد هذه الخاصية الميزة الرئيسية التي تميز بها سوق رأس المال الإسلامي عن السوق التقليدي، وأهم معالمة هو ( إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذ وعطاء).

**3- الإلتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات المختصة:** تعتبر هيئة الأوراق المالية الماليزية المسؤولة عن إصدار القوانين ودراسة الأدوات المالية في هذا السوق. (نبيل، 2007)

#### المبحث الرابع: إمكانية إصدار الصكوك الإسلامية في ليبيا:

إن أحد أشكال الخلل الهيكلي في الاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد الليبي بصفة خاصة هو إنخفاض معدلات الادخار وبالتالي إنخفاض في معدلات الاستثمار وهذا يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق معدل نمو في الاقتصاد وهذا الأمر جعل من ليبيا والتي تمتلك تروات هائلة تصنف ضمن الدول الأكثر تخلفاً وذلك لعدم استغلالها لهذه التروات الاستغلال الأمثل، فأعتمد الاقتصاد الليبي على النفط وهو مورد زائل وغير متجدد لا يمكن أن يجعلها في ركاب الدول المتقدمة، (أشرف نصر، 2019) وهذا ما جعل الاقتصاد الليبي أقتصاد ريعي وغير متنوع المصادر مما انعكس سلباً على الاقتصاد الليبي ويكفي أن نشير إلى أن نسبة مساهمة النفط في الميزانية العامة للدولة الليبية تتراوح بين 91% إلى 95% من إجمالي الميزانية وأن نسبة النفط من إجمالي الصادرات قد بلغت حوالي 97% في بعض السنوات،(الرقيق، 2017) إن إصدار القانون رقم (4) لسنة 2016م من الجهة المخولة بالتشريع في ليبيا من قبل المؤتمر الوطني العام بتاريخ 17-01-2016م بشأن الصكوك الإسلامية يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، حيث سمح القانون لجميع الوزارات والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة والشركات المساهمة الليبية الحصول على تمويل من خلال إصدار الصكوك وأشار القانون إلى أن عملية الإصدار يجب أن تدار بواسطة شركة ذات الغرض الخاص وتكون مسؤولة عن عملية الإصدار وترتيب المعاملات بين أطراف عملية التصكيك، وحتى الآن لم تصدر إي صكوك، حيث كانت هناك عدة محاولات قيد الدراسة والنظر ومن بينها تمويل خاص لمركزين للتسوق ومستشفى وكذلك تمويل عام لمحطة كهرباء، وبالإضافة إلى إرتفاع مخاطر التمويل الكلية في ليبيا في هذا الوقت(البنك الدولي، 2020) والشكل التالي يبين المخطط الإجرائي والفني لدورة حياة الصكوك.

الشكل 3: شكل يبين المخطط الإجرائي والفني لدورة حياة الصكوك



### ثانياً: مكونات البيئة التنظيمية لإصدار الصكوك داخل ليبيا

1- القوانين الأساسية: تعد القوانين أهم مكونات البيئة التنظيمية المطلوبة لضمان نجاح تطبيق الصكوك، ولابد من توفرها وتوافقها مع الشريعة الإسلامية وتنحصر في ( قانون الصكوك، قانون سوق المال، قانون المصارف)، إلى جانب ذلك لابد من وجود قوانين داعمة، تتمثل في القانون المدني، القانون التجاري، قانون الدين العام، قانون الضرائب، قانون الجمارك، وهذه القوانين جميعها قائمة فبعضها أستحدث خلال هذا العقد لمواكبة التطورات التي حدثت على المستوي التشريعي، والبعض لزال على الصيغة القديمة لا تتوافق مع متطلبات الشريعة.

2- المؤسسات: يمكن أن تكون بالكامل وطنية لإصدار الصكوك المحلية، وتكون مختلطة محلية وإقليمية (دولية) الإصدار الصكوك السيادية، والمؤسسات الموجودة حالياً هي سوق المال، المصرف المركزي، مصرف إسلامي، شركة تأمين تكافلي، مركز المعلومات الائتمانية، شركة الوساطة المالية، شركات دراسة الجدوي، مركز للتحكيم التجاري الدولي، وسيكون من الطبيعي على ليبيا أن تتعامل مع المؤسسات الدولية الرائدة في نجاح عمليات إصدار الصكوك وأهم هذه المؤسسات الدولية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، السوق المالية الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومقر هذه المؤسسات في دول لها اهتمام بالاقتصاد الإسلامي تمتل في ماليزيا والبحرين.

3- الخبرات: وهي الموارد البشرية (الكوادر) الخبيرة والمدربة والقادرة على إدارة عمليات الصكوك بكفاءة ومهنية، وتنقسم الموارد البشرية إلى أربعة أقسام "موارد بشرية شرعية، وموارد بشرية تقنية، وموارد بشرية مالية، وموارد بشرية قانونية"، (جمال عجاج، 2019) وهناك العديد من الكوادر الليبية الكفؤة والمتخصصة في نفس

الأقسام سألقة الذكر، ولكن على مستوى الصكوك لا يوجد كوادر خبيرة في الجانب العملي، وسيكون من الأنسب على الجهات المسؤلة في ليبيا أن تتعاقد في المراحل الأولى في حالة إصدار الصكوك مع خبراء من الدول الرائدة في هذا المجال التي لديها تجارب عملية ناجحة الإصدار الصكوك والعمل بخط موازي لتأهيل العدد الكافي من الكوادر الوطنية لاكتساب الخبرة العلمية.

4- الأنظمة: ويقصد بالأنظمة هنا تكامل وكفاءة النظام التقني (المنظومات، والبرمجيات، والأجهزة، والشبكات) التي تستخدم في عمليات تطبيق الصكوك والتي تشمل منظومات مرخصة تستوعب آلية تطبيق الصكوك في كافة المراحل من الإصدار وحتى الإطفاء حسب متطلبات البيئة الليبية.

### ثالثاً: الفوائد الممكنة أن يحققها الاقتصاد الليبي من وراء التعامل بالصكوك الإسلامية:

حيث من غير الممكن القيام بإصدار وتداول الصكوك بدون بنية أساسية مناسبة تتضمن من ناحية سهولة إصدار صكوك متوافقة مع الشريعة ومن ناحية أخرى تحقق قدرة السلطات الرقابية على التعامل مع إنحرافات وقائية وعلاجية حيث هناك الدعائم لبيئة مثل التعامل بالصكوك الإسلامية والتي يمكن إقتراحها فيما يلي :

1- تفعيل وتنشيط السوق المالي الليبي الذي تتم فيه مختلف التعاملات في هذه الصكوك وبعد ان نوفر هذه القاعدة الموازية والمناسبة لإنطلاق التعامل بالصكوك الإسلامية وبعد أن تصبح مقبولة في الاقتصاد الليبي ولجعلها أداة مالية سارية المفعول أكثر نلحقها بإجراءات أخرى نذكر منها :

أ. الاعتراف بحقوق التمويل الإسلامي في القانون المدني : لأنه غالباً ما تلجأ المحاكم إلى تفسير العقد على أساس ماهو شائع في السوق، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إسقاط عقد التمويل الربوي على كافة عقود التمويل الإسلامية وهذا ما يعني أنه في حالة نزاع بين مصدر الصكوك وحملتها، لن تعترف هذه المحكمة بالعقد الشرعي ولا بملكية حملة الصكوك للموجودات، والصكوك خارج نطاقها الشرعي بصفتها سندات إسلامية سوف تغلب عليها صفة سندات وتعمل كأداة مالية تقليدية .

ب. قانون المصارف والمؤسسات المالية : نظراً لأن مختلف الدول التي لديها مصارف ومؤسسات مالية إسلامية تعمل دون قانون يحدد خصائصها وحوكمتها أو معالم ضوابط الرقابة عليها، حيث أن هذه المصارف والمؤسسات الإسلامية تنشأ بترخيص خاص قد تختلف شروطه وتفصيله من حالة إلى أخرى وليس وفق قواعد عامة وشاملة تخضع لها كافة المصارف .

ج. حوكمة الهيئات الشرعية : تحتاج الهيئات الشرعية العامة لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى ضوابط حوكمة خاصة لكي لا تكون الهيئة الشرعية عقبة في وجه تحقيق الأرباح .

د. حوكمة الهيئة ذات الغرض الخاص: ووفق للقانون رقم(4) بشأن الصكوك وفي مادته الثالثة(1)(القانون رقم 4 بشأن الصكوك) والتي تنص على أنه لا يجوز إصدار الصكوك سواء كانت حكومية أو غير حكومية إلا بواسطة الشركة ذات الغرض الخاص ، تكون مملوكة للدولة بالكامل وهي الهيئة التي تقوم بشراء موجودات وإصدار وتوزيع

الصكوك بحيث تكون هذه مملوكة لشتى الموجودات والمنتفع بحصيلة الصكوك مما يخلق نوعاً من تضارب المصالح لذلك من الأفضل أن يمتلك حملة الصكوك حصصاً على المشاع في الهيئة الخاصة بنسبة ما يحملهم كل منهم من الصكوك.

2- توفير البيئة المواتية بإصدار صكوك إقراض مركزية : حيث يصدرها المصرف المركزي وتباع للجمهور والمصارف وتوضع حصيلتها في المصارف كودائع استثمارية لدى المصارف الإسلامية وبالتالي تستخدم كأداة مخزن أدوات السياسة النقدية والتي تحتاجها الدولة لتحقيق عدة اغراض منها:

أ- سهولة التحكم في معدلات التوسع النقدي

ب- سهولة تنقل الاموال بين المصارف

3- قيام المؤسسات العامة بإصدار صكوك تستخدم حصيلتها في توسيع نشاطها : تستخدم كأداة للسياسة التنموية للمساعدة في ترشيد الانفاق الحكومي.

#### رابعاً: المعوقات التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في ليبيا

ولكن ومع هذا لبد من التغلب على المعوقات التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في ليبيا، وهذه العوائق منها القانونية، وتنظيمية، وأقتصادية، وثقافية، فغياب الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في ليبيا يشكل عائقاً رئيسياً وتحدياً كبيراً في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية، وخاصة في مجال تمويل الخطط التنموية للبلاد، وتتطلب عملية إصدار الصكوك وجود نظام إصدار وتداول متكامل لضمان ثقة المستثمرين، وتطوير بيئة مرنة وملتصقة وتسهيل التسجيل والتعامل بالوسائل الإلكترونية للتداول والتسويات، ووجود رقابة وتحقيق شرعي متخصص في الصكوك بحيث يتم الإشراف على الصكوك قبل الإصدار وأتناؤه وبعده حتي انتهاء مدة الإصدار، وتبني معايير واضحة للعقود بحيث تكون مرجعية للدولة. (النوباني، 2010) وتوجد هناك بعض المعوقات الثقافية منها نقص الخبرة والخبراء المتمرسين في مجال الصكوك الإسلامية، وكذلك غياب ثقافة الاستثمار الشرعي لدى الأفراد، ومن المعوقات الثقافية كذلك هو إنعدام الإعلام الاقتصادي فالجانب الإعلامي من الأمور المهمة والضرورية خاصة مع غياب الوعي الاستثماري الحقيقي.

إن الدور المنوط بالحكومة ينعكس بلاشك على أدوات السياستين المالية والنقدية ولكن ما يجب أن نستقر عليه هو أن علاقات السوق يجب أن تكون هي المرجحة عند رسم الإقتصاد العام وأن تدخل الحكومة يكون بالحدود الدنيا وأن هدف الأدوات المالية المطروحة في السوق يجب أن يكون هدفاً تنموياً وأن تغطي التوجهات التنموية في الدولة على التوجهات الأخرى.

#### النتائج:

1- يعد الاستثمار في الصكوك الإسلامية من قبيل المشاركة المشروعة في الفقه الإسلامي القائم على الربح والخسارة (الغنم بالغرم).

2- تساهم الصكوك الإسلامية في دعم برامج التنمية التحتية دون تحميل الموازنة العامة للدولة أية اعباء وخير دليل على ذلك ماجسدتها تجربة ماليزيا.

3- من مزايا الصكوك الإسلامية التنوع بالاضافة الى المرونة فهي ناتجة عن تنوع صيغ التمويل الإسلامي وكذلك يمكن إصدارها لأجل مختلفة.

#### التوصيات:

1- ضرورة التغلب على التحديات القانونية والتنظيمية والثقافية.

2- ضرورة إنفتاح السوق المال الليبي على منتجات الهندسة المالية الإسلامية وخاصة الصكوك الإسلامية باعتبارها أدوات تمويلية حقيقية، تلي للحكومة احتياجاتها في تمويل مختلف المشاريع في اطار التنوع الاقتصادي بدلاً من اللجوء إلى سندات الخزينة والدين العام.

#### الخاتمة:

لقد أثبتت التجارب العملية بأن النظام المصرفي الإسلامي ناجح في التطبيق والأدل على ذلك ممارسة بعض من المؤسسات المالية العالمية العملية العمل المصرفي الإسلامي.

ولا شك أن بدايات العمل بالصكوك الإسلامية التي تصدرها عدد من الحكومات الإسلامية هي الأخرى بادرة لا يشك أحد في نجاحها ونرى أن في مثل إصدار هذه الصكوك يجب أن تحل محل السندات التقليدية ومن أهم مميزات هذه الصكوك أنها تعبر عن موجودات قائمة مملوكة للحكومة وبالتالي لا تستطيع الحكومات تجاوز الحد في الإقتراض على نقيض السندات التقليدية التي ظهر جلياً تمادي الحكومات في إصدارها، وأن ليبيا في مرحلة حساسة من مراحل التنمية، تحتاج فيها إلى كل ما يدعم ويعزز هذه التنمية وذلك ان التمويل الإسلامي يعتبر أكثر تقبلاً من المواطن الليبي المسلم، مقارنة بالتمويل التقليدي، وأكثر اتصالاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالامكان تحقيق ذلك تدريجياً شرط توفر الإرادة السياسية والإعداد المناسب، ولا بد من التأكيد أن البطء مع الثبات خير من العجلة مع الفشل.

وعليه فإن الوقت قد حان لوضع برنامج علمي يقصد من ورائه التبصير بالإقتصاد الإسلامي كسياسة إقتصادية عامه تطبقها الحكومة الليبية وتكون الصكوك أحد الأدوات المهمة في تمويل البنية التحتية والتنمية.

## قائمة المراجع

- الاحتياجات التقديرية لقطاع النقل والبنية التحتية، تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انظر الموقع الإلكتروني: <https://www.oecd.org/futures/infrastructureto.pdf49094448>
- اسامة عبدالحليم الجورية (2009). رسالة ماجستير بعنوان، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد. الإمام محمد (2022). الصكوك الإسلامية تحتاح السوق المالية الاسيوية، مجلة إسلام أونلاين.
- البنك الدولي (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا، فبراير.
- جمال أعجاج (2019). الصكوك الإسلامية ودورها في إدارة السيولة نحو مقترح تطبيقي في ظل القوانين والتشريعات الجديدة في ليبيا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، معهد الصيرفة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
- حبيب أحمد (2016)، التمويل الإسلامي لمشاريع البنية التحتية، ورقة عمل معدة لصالح سلطة دبي العالمي، الإمارات العربية المتحدة.
- حكيم براضية (2011). التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة حسينية الشلف، الجزائر.
- خولة النوباني (2010). الصكوك تجارب عالمية، ورشة عمل، شركة BDO، الصكوك الإسلامية: تحديات، تنمية وممارسة دولية، عمان، الاردن.
- خولة فريز النوباني (210)، **الصكوك... تجارب عالمية**، بحث مقدم لورشة عمل شركة BDO حول الصكوك الإسلامية: تحديات، تنمية، ممارسات دولية، عمان، الأردن.
- رمي محمد كمال (2019). الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلا عن السندات التقليدية.
- زهرة علي بن عامر (2008). التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الاردن.
- زياد جمال الدماغ (2008). دور الصكوك الإسلامية في دعم الشركات المساهمة، بحث مقدم في مؤتمر عالمي عن الاجتهاد والافتاء في القرن الحادي والعشرين تحديات وأفاق ، كوالالمبور، ماليزيا.
- زين الدين مكاي (2019). الصكوك الإسلامية بين التجربة الماليزية وآفاق اصدارها، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي جامعة حسينية، الجزائر، 17-18 ديسمبر.
- زينه عرابش (2019)، تجربة أندونيسيا في الصكوك الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسس للصناعة المصرفية الإسلامية، يومي 17 - 18 ديسمبر، جامعة حسينية، الجزائر.
- سامي يوسف كمال (2010). الصكوك المالية الإسلامية-الازمة-المخرج، ط1، القاهرة.
- سليمان ناصر (2004). مشكلة فائض السيولة ادي البنوك الإسلامية والحلول المقترحة لها، الملتقى الدولي حول الادخار المصرفي والتنمية في البلدان الإسلامية، تنظيم المجلس الاسلامي الاعلى، الجزائر 125-26

يناير.

سليمان ناصر، ربيعة بن زيد (2014). الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، المؤتمر الدولي حول المنتجعات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، الجزائر، 5-6 مايو.

سوق فلسطين لأوراق المالية (2007). وجهة النظر الاسلامية في الاوراق المالية المعاصرة، برنامج التوعية والاستثمار، فلسطين.

عبد المالك منصور المصعبي (2009). العمل بالصكوك الاستثمارية الاسلامية على المستوى الرسمي، مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، 31 مايو.

عبدالمطلب بدوي (2007). التوريق كأداة من أدوات تطوير البورصة المصرية، بحث مقدم في مؤتمر أسواق الاوراق المالية والبورصات أفاق وتحديات، المنعقد في دبي، الامارات العربية المتحدة.

علاءالدين زعتري (2010). الصكوك الاسلامية تحديات تنمية ممارسات دولية، عمان، الاردن، بحث مقدم لورشة العمل التي أقامتها شركة BBO.

علي محي الدين القره داغي (2009). الصكوك الاسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة، الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الاسلامي، دولة الامارات العربية المتحدة.

عياد إسماعيل (2021). تبسيط منظر الصكوك، ورقة بحثية غير منشورة، ديسمبر.

فتح الرحمن علي صالح (2008). دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات الاستثمارية، المصارف العربية، لبنان.

فؤاد محمد محسين (2006). الصكوك الاسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، ملخص رسالة الدكتوراة الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية.

قانون رقم (4) الصادر عن المؤتمر الوطني في ليبيا (2016). بتاريخ 02 ربيع الاخر -1437 هـ الموافق 17/يناير/. قرارات المجمع الفقهي الاسلامي (2003). رابطة العالم الاسلامي، مكة المكرمة، الدورة السابعة عشر، المنعقد في الفترة 13-17 ديسمبر.

كمال توفيق خطاب (2009). الصكوك الاستثمارية الاسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي.

كمال رزق، ابراهيم شيخ التهامي (2009). أهمية الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات المستدامة الصكوك الخبزاء أنموذجاً، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 10 العدد 01.

محمد الامين حنيوة. وحنان علي موسي (2011). منتجات الهندسة المالية الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث، العدد 12، الجزائر.

محمد البلتاجي (2020). الصكوك والتنمية رؤية 2020، الجمعية المصرفية للتمويل الاسلامي العدد 5 يناير .

محمد علي القرني (2010). أحكام ضمان الصكوك وعوائدها، ندوة الصكوك الاسلامية، جدة.

محمد كمال.الاقتصاد الاسلامي وتجربة التنمية في ماليزيا، مقال منشور علي الرابط-<http://www.madina.com/node/361692risal>.

محمد مصطفى غانم (2010).واقع التمويل الاصغر الاسلامي وأفاق تطويره في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

محي الدين عدنان الحجار (2015).الصكوك بين الملكية الاقتصادية والملكية الصورية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد34، مارس.

المعايير الشرعية (2010). هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، المنامة، البحرين.

معطي الله خيرالدين، شريان توفيق (2012). الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، ديسمبر.

مني خالد فرحات (2013).توريق الدين التقليدي والاسلامي دراسة مقارنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون.

نبيل خليل سمور (2007)، سوق الاوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، بحث مقدم لأستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص104.

نوال بن عمارة (2011).الصكوك الاسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الاسلامية، مجلة الباحث العدد9، الجزائر.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (2017)، الصكوك الإسلامية ومتطلبات تعزيز دورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، الإدارة العامة للدراسات والتطوير.

يوسف بن عبدالله الشيبلي (2010).الضوابط الشرعية لاصدار وتداول الاسهم والصكوك، ندوة الصكوك الاسلامية، جدة.

